مقدمة

بقلم : رالف نادر

يشتمل هذا الكتيّب على توثيق شامل لسجل منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) خلال السنوات الخمس التي مضت على إنشائها. وقد اضطلع بهذا العمل المتميز الفريق العامل بمنظمة: Public Citizen's global Trade Watch ومن المؤسف أن الأضرار التي نشأت من أداء منظمة التجارة العالمية وأنشطتها تفوق كثيراً ما تنبأ به نقّادها قبل المصادقة على لائحة إنشائها.

إن انضمام الولايات المتحدة إلى هذه المنظمة القوية والواسعة الانتشار، وإلى غيرها من الاتفاقيات التجارية الدولية مثل منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (North American Free Trade Agreement) ، تعني أنها قد تنازلت عن كثير من المرونة التي كانت تتيح لها العمل بشكل مستقل لتطوير معايير السلامة والصحة التي تلعب دوراً كبيراً في حماية المواطن الأمريكي. وقبلت- في مقابل ذلك -بقيود قانونية قاسية تحدد شكل وطبيعة السياسات الداخلية التي يمكن لها اتخاذها. ولقد أفضت الموافقة على هذه الاتفاقيات إلى ظهور هيكل سياسي واقتصادي عالمي جعل كل حكومة في العالم رهينة لسلطة منظمة لا تخضع للمحاسبة ومُصمّمة بقصد زيادة أرباح الشركات دون أدنى اكتراث لما يترتب على ذلك من آثار بيئية واجتماعية.

وستتحكم هذه السلطة الجديدة- وبشكل متزايد -في أدق التفاصيل في حياة الغالبية من سكان العالم. وهي سلطة لا تهدف إلى رعاية صحة الناس ورفاهيتهم الاقتصادية، بل تسعى إلى تعزيز قوة وثروة الشركات والمؤسسات المالية الكبرى في العالم.

ويتم- في ظل هذا النظام الجديد -نزع كثير من القرارات التي تؤثر على حياة الناس اليومية، من يد الحكومات المحلية والقومية، لتوضع في يد مجموعة من البيروقراطيين التجاريين الذين لم ينتخبهم أحد، ويجلسون وراء أبواب مغلقة في مدينة جنيف بسويسرا. ويتمتع هؤلاء البيروقراطيون مثلاً بسلطة تحديد إن كان

يحق للناس في ولاية كاليفورنيا اتخاذ إجراءات معينة لحماية غاباتهم من الدمار أو إن كان بإمكانهم حظر استخدام مبيدات الآفات ذات التأثير السرطاني في المحاصيل التي يتغذون عليها أو إن كان للدول الأوربية الحق في حظر استخدام منتجات التقنية البيولوجية في منتجاتها الغذائية. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يُسمح بمراجعة الأحكام التي تصدرها المحاكم السرية لمنظمة التجارة العالمية، من قبل محاكم استئناف مستقلة. وهو وضع يفرض على الدول المعنية خيارين لا ثالث لهما، وهما: إما الالتزام بقوانين المنظمة أو دفع غرامات بشكل مستمر.

وهذا الوضع يهدد قاعدة الديمقراطية والمساءلة التي تنبني عليها عملية اتخاذ القرارات. إذ إن الديمقراطية والمساءلة هما المنطلق الراسخ لكفاح المواطنين من أجل التوزيع العادل للثروة والكفاية في مجالات الصحة والأمن وحقوق الإنسان وحماية البيئة. ولقد شهدت العقود العديدة الماضية تآكلاً في المسؤولية الديمقراطية وتقلصاً في السيادة المحلية والولاياتية والقومية والتي تمثل تجسيدا لتلك المسؤولية الديمقراطية.

إن الشركات متعددة الجنسيات هي التي حددت ورسمت ملامح عولمة التجارة والتمويل. كما أن قيام منظمة التجارة العالمية يمثل نقطة تحول كبرى في صياغة وتعزيز سلطة الشركات متعددة الجنسيات. وهكذا نرى أن العولمة التجارية تضع قيوداً دولية على قدرة أي دولة على التحكم في نشاطها التجاري بتطبيق قوانين تُسنّ بطريقة ديمقراطية. ويتمثل التكتيك الذي تستخدمه العولمة في إزالة صفة الديمقراطية من عمليات اتخاذ القرارات بشأن قضايا بالغة الخصوصية مثل سلامة الأطعمة والأدوية والسيارات. أو في إجهاض سياسة الدول في استخدام أو حفظ مواردها الطبيعية من مياه وأراضي ومعادن وغيرها. إن عولمة كهذه لتحمل في حناياها بوادر انقلاب بطيء الحركة، وحربا منخفضة الحدة تهدف إلى إعادة تعريف المجتمع الحر (الديمقراطية والإجراءات غير التجارية التي تتخذها لحماية الصحة العامة والسلامة) بحيث يخضع لإملاءات التجارة الدولية.

ما نظر المرء في صحيفة هذه الأيام إلا وطالعته عشرات الأمثلة من المشكلات الناشئة عن تركّز السلطة في يد جهة واحدة. ومن أمثلة هذه المشاكل: تدني

مستويات المعيشة لدى الغالبية من سكان الدول النامية والمتخلفة، ارتفاع معدلات البطالة في العالم، انتشار الأمراض المعدية، التدهور البيئي المروع والواسع، والنقص في الموارد الطبيعية، تنامي الفوضى السياسية، وتزايد الشعور العالمي باليأس والنظرة المتشائمة للمستقبل.

ولم تكن ثمة ضرورة لانعقاد اجتماعات تآمرية من أجل تفعيل عملية العولمة، وذلك لأن انحراف التوجه هو القاسم المشترك الذي يجمع بين كثير من مسئولي الشركات. إذ لا يمثل العالم في نظرهم سوى سوق عامة ومصدر لرأس المال. وينظرون إلى الحكومات والقوانين والديمقراطية على أنها عراقيل تحد من نطاق استغلالهم وتقلص أرباحهم. ولهذا كان هدفهم الأول هو إزالة العوائق التجارية في كل بقاع العالم. أما إذا تأملنا هذه المعوقات من منظور إنساني فسنجد أنها ضمانات قيّمة أُوجدت بغرض حماية سكان الدول، أي حماية كافة القوانين التي تعزّز اقتصادياتها وترعى صحة مواطنيها وسلامتهم وتكفل الاستخدام الأمثل والمستديم لأرضها ومواردها وهلمّجرا. وفي مقابل ذلك نجد أن الشركات متعددة الجنسيات ترى في التنوع- الذي هو أحد ثمرات الديمقراطية وينشأ من توسيع قاعدة اتخاذ القرار -عائقاً رئيساً تتوجب إزالته. ونلاحظ أن سدنة خطة عمل العولمة الاقتصادية يجاهرون بنواياهم أحيانا. ومن ذلك ما جاء في حديث المدير العام لمنظمة الجات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية) بيتر سزرلاند، والذي أدلى به في مدينة نيويورك في الثالث من شهر مارس من عام ١٩٩٤م، حين كان ينادي بانضمام الولايات المتحدة لمنظمة التجارة الدولية. جاء في حديثه: "إن على الحكومات أن تسعى بقدر الإمكان إلى الحد من تدخلها في إدارة النشاط التجاري".

والأدهى من ذلك، هو التعريف الذي يُشاع هذه الأيام لمصطلح "التجارة". فقد أصبح هذا المصطلح يستخدم بشكل متزايد ليشمل قطاعا عريضا من الهياكل السياسية والاقتصادية للدول. فالواقع أن منظمة التجارة الدولية وغيرها من الاتفاقيات التجارية قد تجاوزت أدوارها التقليدية المعروفة والمتمثلة في تحديد الحصص والتعرفة الجمركية، وأصبحت تبسط سيطرة جديدة وغير مسبوقة على الممارسة الديمقراطية. لقد هللت الشركات العالمية الكبرى مثل: أمريكان

إكسبريس وكارغيل وجنرال موتورز ومونسانتو ويونيون كارباید وشل وسيتي غروب وفايزر وغيرها من الشركات العملاقة ، للمساعي التي تهدف لإلغاء القوانين القومية والحدود الاقتصادية من أجل تعزيز وتسهيل حركة رأس المال و "التجارة الحرة" (ذلك المصطلح الذي ينبغي أن يُسمى "التجارة التي تديرها الشركات" طالما أنه يغل أيدي البشر ويسلبهم حرية الاختيار). وعلى كل حال، فإن ظهور نظام تجاري عالمي لا يخضع لقيود ديمقراطية، هو أمر يُنذر بوقوع كارثة مُحققة لبقية العالم الذي أصبح هدفا سهلا لأنشطة الشركات، إلى جانب ما يعاني منه أصلاً من تدنٍ في مستويات المعيشة والصحة وسلامة البيئة.

لقد أطلق الخبير الاقتصادي المعروف، هيرمان دالي، تحذيراً مهماً في سياق حديث له بعنوان: "خطبة وداع للبنك الدولي". وكان هيرمان قد أدلى بذلك الحديث في شهر يناير من عام ١٩٩٤م، وقال فيه: "إن الدفع باتجاه تقليص وإزالة قدرة الدولة القومية على تنظيم التجارة داخل حدودها، يمثل ضربة قاضية للجهة الأولى التي لها القدرة على تنفيذ أي سياسات تهدف إلى رعاية المصالح العامة للشعب...إن العولمة المتحررة تُضعف الحدود القومية، وتُوهن قوة المجتمعات القومية والمحلية وسلطتها، وتقوم في ذات الوقت بتعزيز القوة النسبية للشركات العالمية".

تنهض الفلسفة التي تقف وراء خطة عمل العولمة، على زعم مؤداه أن زيادة تحرير الاقتصاد العالمي سينتج عنها فوائد اقتصادية واجتماعية عظيمة. إلا أننا على قناعة راسخة بأن هذه الفلسفة لا تسعى إلا لغاية واحدة وهي تضخيم مكاسب الشركات من الأرباح قصيرة الأجل. وما على أي شخص يخالفنا هذا الرأي إلا أن ينظر في موضوع العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين. فقد أقدمت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون- وفي غمرة الجدل الذي كان يدور وقتها حول موضوع حقوق الإنسان -على فك الارتباط التاريخي بين استحقاق الدولة لوضع الأفضلية في التعامل التجاري وسجلها في مجال حقوق الإنسان. وقد فعلت إدارة كلينتون ذلك بموافقتها على تجديد منح الصين وضع الدولة الأولى من حيث الأفضلية في التعامل التجاري مع الولايات المتحدة. إلا أن إدارة كلينتون لجأت في أوائل عام ١٩٩٥م، إلى التهديد بفرض عقوبات

تجارية على الصين بقيمة مليار دولار، وذلك إثر نزاع نشب بين الدولتين حول حقوق الملكية الفكرية لشركتي ماكدونالدز وميكي ماوس. وقد دفع ذلك التهديد الحكومة الصينية إلى تعديل سياستها لتصبح أكثر تشددا فيما يتصل بحقوق الملكية الفكرية.

وبالمثل، نلاحظ أن الآليات الرئيسة للعولمة الاقتصادية- منظمة التجارة العالمية والنافتا (NAFTA) لا تعمل على إزالة كافة "القيود" التجارية. بل نجدها تركز- بدلا من ذلك -على إزالة القيود التي تهدف إلى حماية الناس، وفي ذات الوقت تحرص على تعزيز كل إجراء يمكن أن يحمي مصالح الشركات. كما نلاحظ أن اللوائح والقوانين التي تنظم التجارة بقصد تحقيق أهداف بيئية وصحية واجتماعية، تلقى تقييدا ومعارضة شديدة في ظل هذا النوع من العولمة. ومن الشواهد على ذلك أن قوانين منظمة التجارة الدولية تجيز بيع المُنتجات الدولية التي يجري تصنيعها باستخدام الأطفال. أما الاقتراحات التي دعت إلى تقوية معايير ومواصفات سابقة، فقد جرى إحباطها ومنذ البداية بالتهديدات الحقيقية التي لوحت بها منظمة التجارة الدولية. وقد قاد هذا الوضع إلى إحباط الجهود الساعية إلى ترقية وإيجاد معايير جديدة مثل: الرقابة الذاتية وحقوق العمل، والتي كان من المقرر أن تتضمنها دورة أورغواي. وقد تم إسقاط هذه المشاريع بدعوى أنها تشكل قيودا للتجارة العالمية. أما اللوائح التجارية الهادفة إلى حماية حقوق الملكية الاحتكارية للشركات، مثل حقوق الملكية الفكرية، فقد جرى توسيعها. كما تم تعزيز حق رؤوس الأموال في الاستثمار غير المشروط في أي دولة وفي أي قطاع من القطاعات الاقتصادية.

إن تنازل الدول عن حقها في ربط الاستثمار داخل أراضيها بمعايير اجتماعية معينة- مثل التزام المستثمرين بعدم استثناء شرائح سكانية أو جهات جغرافية معينة من مشاريعهم الاستثمارية، أو التزام المنتجات المستوردة بالمواصفات القومية - يسلبها كل ما كانت تملك من وسائل التحكم في ممارسات الشركات. ولقد تعلمت الشركات الأمريكية ومنذ وقت طويل، كيف تُشجع الدول على التنافس في تسابق مشئوم، وذلك لكي تستفيد مما يسفر عنه ذلك التنافس من خفض للأجور وزيادة في معدلات التلوث البيئي وخفض للضرائب على

الشركات. وذلك لأن وجود قوانين محلية من شأنه إيقاف هذا الضرب من الاستغلال. إلا أن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع- بفضل منظمة التجارة العالمية واتفاقية النافتا (NAFTA) أن تخوض هذه المباراة على المستوى الدولي، وذلك بجعل هذه الدول تتنافس فيما بينها أيها يتفوق على الآخر في الاستجابة لمطالب هذه الشركات. كما أن هناك سبيلا أخرى تسلكها الشركات الكبرى لزيادة وتعزيز أرباحها، وهي مخادعة الجمهور كي يرضى بالتكاليف الاجتماعية والبيئية الناشئة عن ممارساتها، مثل دفن النفايات واستخدام الأطفال واستخدام سياسة القمع الاستبدادي ضد العمال. ومحصلة ذلك هي خسارة ومعاناة العمال والمستهلكين والمجتمعات في كافة الدول، في حين تزداد مكاسب الشركات من الفوائد والأرباح قصيرة الأجل.

ليس الحد الأدنى لمستويات المعيشة والضمانات البيئية والصحية هي وحدها التي تتعرض للخطر بسبب منظمة التجارة العالمية، بل ومن ضحاياها كذلك مؤسسات ومبادئ الديمقراطية والتي يتم عبرها النضال في سبيل هذه المعايير والمواصفات. إن عقد صفقات ما يسمى بـ "التجارة الحرة" يعني أن الشركات ستقابل الجهود الديمقراطية الهادفة إلى التأكد من دفع الشركات لنصيبها المفروض من الضرائب، وتوفيرها مستوى معيشة كريم للعاملين فيها، أو تقليلها من معدل تلويثها للهواء والأرض والماء، بقولها: "لا يجوز لكم أن تثقلوا ظهورنا بهذا القدر من الأعباء، لأنكم إن فعلتم فسنصبح عاجزين عن المنافسة، وسيتعين علينا حينئذ وقف نشاطنا هنا والانتقال إلى دولة أخرى توفّر لنا مناخاً أكثر ترحيباً". ولمثل هذا النوع من التخويف قوة مؤثرة، فالمجتمعات التي تعاني بالفعل من توقف المصانع وتدهور قاعدتها الصناعية، لا يكون عندها استعداد لفقد مزيد من وظائف العمل. فهي تعلم تماما أن تهديدات الرحيل هذه يتم تنفيذها في الغالب.

إن أحد الدروس المُستفادة من دراسة المجتمعات الصناعية هو أن تركيز التجارة معيب من الناحيتين البيئية والديمقراطية. ورغم أن أحداً لا ينكر الفائدة التي تنشأ من قيام تبادل تجاري بين الدول، إلا أن المجتمعات بحاجة إلى أن تركز أكثر على ترسيخ سياسات بديلة تعود بالنفع على أفرادها. فمن

المعروف أن العمليات الأصغر نطاقا تكون أكثر مرونة وملاءمة للاحتياجات المحلية وأرفق بالبيئة وأكثر خضوعا لسيطرة ورقابة المؤسسات الديمقراطية. كما نجد أن مسئوليها أقل ميلا إلى التلويح بتهديد الهجرة، وأجدر أن يتصوروا أن مصالحهم تتداخل بصورة أكبر مع مصالح المجتمع. وبالمثل، نجد أن منح قدر من السلطة للأجهزة الحكومية في المستويات الدنيا، يزيد من سلطة المواطن. أما تركيز السلطة في أيدي منظمات دولية نائية، مثل المعاهدات التجارية، فهو ينزع سلطة اتخاذ القرار من أيدي المواطنين. فبإمكانك مخاطبة ممثلك في مجلس المدينة، لكن ليس بمقدورك مخاطبة أحد البيروقراطيين الجفاة بمقر منظمة التجارة الدولية بجنيف. فإذا أمكن تهديد قرارات دولة ما أو إحدى السلطات المحلية، بمجرد اتهام تقدمه دولة أجنبية وتزعم فيه أن قوانين هذه الدولة أو تلك تمثل عائقا تجاريا، وإذا كان على دولة ما أن تتعرض للعقوبات التجارية لعملها بقوانين وُصِفت بأنها معوقات تجارية بواسطة محاكم أجنبية أوتوغراطية مغلقة، وإذا ادعت شركة ما بأن الأعباء التي تشكلها ضمانات حماية المواطن تدفعها إلى وقف نشاطها والانتقال إلى دولة أخرى، ففي هذه الحالة ستستمر مستويات المعيشة وغير ذلك من المعايير الجوهرية للعدالة في كافة أرجاء العالم في التردّي المروع. وهذه هي الثمرة المرة التي نجنيها حين نُخضع قيم الديمقراطية لمقتضيات التجارة الدولية.

مازالت عمليات وآثار العولمة التجارية التي أعقبت قيام منظمة التجارة الدولية، تُسهم في مفاقمة الركود الاقتصادي الذي تعاني منه معظم شعوب العالم. أما بالنسبة لنا نحن سكان الولايات المتحدة الأمريكية، فإننا إن عجزنا عن إدراك العلاقة القوية بين مشكلاتنا المحلية وسعي الشركات واندفاعها اللاهث وراء السيطرة الاقتصادية والسياسية، فسنعزو هذه المشكلات المتزايدة والحتمية إلى أسباب أخرى. فسننسبها مرة إلى "المهاجرين"، وطورا إلى "نظام الضمان الاجتماعي"، وتارة إلى "جشع العمال والفلاحين"، أو إلى "هيئات الرقابة"، أو إلى "نظام العقوبات المدنية". إن تغطية الأسباب الحقيقية لما يعاني منه مجتمعنا من مشكلات متعددة الوجوه، تدل على حدوث تحول كبير في تركيزنا، كما تشير إلى احتمال أن يتحول مجتمعنا إلى شيع متخاصمة وغارقة في عراك لا يخدم سوى خطة عمل الشركات الكبرى.

وهكذا فإن ما نواجهه اليوم هو بمثابة سباق مع الزمن. والقضية التي تواجهنا هي: كيف يمكن لنا نحن المواطنين أن نحشد جهودنا بأقصى فعالية ممكنة لنكبح جماح خطة عمل العولمة، ولندافع عن غرائزنا ومؤسساتنا الديمقراطية في وجه الهجوم الذي تتعرض له؟ وسيكون من الصعب على أساطين العولمة التجارية أن يُبقوا على درجة القمع والخداع- والتي هي أحد شروط استمرارنا في الانزلاق نحو الهاوية -في حال توفّرت لنا رؤية ديمقراطية ثاقبة. وعلى كل حال، فإن التصدي الحقيقي لمنظمة التجارة العالمية واتفاقية النافتا والاندفاع باتجاه العولمة سيتطلب ديمقراطية تبعث المواطن الأمريكي وتنفخ فيه الروح من جديد، وسيقتضي كذلك بناءً حركياً يتجاوز حدودنا القومية. إن استبدال منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجات (GATT) بنظام تجاري دولي يرفع ولا يخفض، يبني ولا يهدم، هو الهدف الذي يجب أن نعمل من أجله. وإن بُغية هذا الكُتيب هي تعريف المواطنين بسجل منظمة التجارة العالمية خلال السنوات الخمس الماضية، وحثهم على السعي لإيجاد بدائل ديمقراطية خلّاقة للعولمة التجارية.